تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

د. أسوان عبد الله حمزة

ملخص

تناولت هذه الورقة دراسة تحليلية لتجربة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال تحليل مجموعة من المحاور. الأول تضمن نظرة عامةَ لواقع التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية وتصنيفات مؤسساته المختلِفة. المحاورالثاني ويحتوي على إطار مفاهيمي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مستندا على نظرية الأنظمة المفتوحة التي تساعد كنظرية تحليلية في فهم تطور تلك المفاهيم. المحاور الثالث ويشمل دور المنظمات الدولية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كرد للتحديات المحلية والأقليمية والعالمية. حيث يستعرض الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والخبرات والتجارب للمنظمات الدولية المختلفة. المحاور الرابع يستعرض واقع ثقافة الجودة في التعليم العالي اليمني ومؤشرات النمؤ لجودة الأداء الجامعي. حيث يعكس في مضمونة الأنشطة والجهود المختلفة التي تقوم بها الدولة والمؤسسات الأكاديمية لنشر ثقافة الجودة ورفع درجة الوعي بأهمية تطبيق إجراءات تحسين جودة الأداء الجامعي.

المحاور الخامس والاخير يقدم بعض الدروس المهمة التي يمكن تعلمها من تحليل تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في مجال ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي بهدف اعطاء صناع القرار والأكاديميون صورة واضحة عن تلك التجربه. وهذا سيساعدهم على مواصلة عمليات التحسين والإجراءات التصحيحية للوقوف امام التحديات للمضي قدما نحو تطوير أداء الجامعات اليمنية وتجويد مخرجاتها لغرض ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: *التعليم العالي، الجمهوريةِ اليمنية، ضمان الجودة، الأعتماد الأكاديمي.*

ABSTRACT

This paper analyses the experience of higher education system in the Republic of Yemen in quality assurance and accreditation through a number of themes. First theme provides an overview of the reality of higher education in the Republic of Yemen and its various institutions . Second theme includes the conceptual framework of quality assurance and accreditation based on open systems theory that helps in understanding the evolution of the quality concepts. The third theme reflects the role of international organizations in quality assurance and accreditation as a response to the local, regional and global challenges. It

reviews the continuing efforts of Ministry of Higher Education and Scientific Research, expertise and experiences of various international organizations. The fourth theme reviews the reality of a culture of quality in the Yemeni's higher education and the indicators of the quality of university performance. It reflects the activities and various efforts that have taken by the State and academic institutions to promote culture of quality and raise awareness of the importance of implementing measures to improve the quality of university performance. The fifth and final theme offers some important lessons that can be learned from the analysis, in order to give the decision-makers and academics a clear picture of that experience. This will help them to continue the improvement processes and corrective actions to stand in front of the challenges, move forward towards the development of the performance of Yemeni universities, and improve their outcomes for the purpose of quality assurance and accreditation in the near future.

Key Words: *Higher education, Republic of Yemen, Quality assurance, Academic accreditation,*

مقدمة

إن مستقبل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية واعد بنهضة وتقدم هذه الأمة. اذ يعتبر أحد أهم القطاعات الرئيسية التي تَلْعب دورا حاسما في قيادة التطور الإجتماعي الثقافي والسياسي والإقتصادي. ولذا فهو يولى إنتباها وأهتماما بالغين ليكون قادرا على المساهمة على نحو كبير في الرد على التحديات العالمية التي اوجدها النظام الدولي الجديد (1)، وخلق التغييرات الشاملةَ لمساعدة أفراد المجتمع اليمني من طلاب وأكاديميون لإنْجاز مسؤولياتهم المدنية. فمؤسسات التعليم العالي عامة تعتبر من أهم المحاور التي تلعب الدور الكبير في استمرار التنمية الشاملة والأسراع بخطاها، بل وتغيير المجتمع وتطوره، فهي مؤشر إلى عصرية الدولة وتقدم أي مجتمع (2).

ويتصف نظام التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية بحداثة إنشائه إذ يعود تأسيسه إلى أربعة عقود تقريباً، وبالرغم من قصر هذه الفترة إلا أنه أحرز خلالها تطورا ملحوظا وتقدما متسارعا منذ بداية ظهوره في بداية العقد السابع من القرن العشرين وحتى الآن. وجدير بالأشارة هنا أن هذا التطور لم يتمشى وإتجاهات التنمية البشرية ومتطلباتها المنشودة. فمؤسسات التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية شأنها شأن مؤسسات التعليم العالي في دول العالم الثالث تتعرض للعديد من المتغيرات والتي شكلت تحديات لتلك المؤسسات وأثرت على أدائها الأكاديمي. ومن أبرز هذه التغيرات ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، التطورات المتنامية في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات، وتكنولوجيا التعليم التي فرضت احتياجات ومتطلبات جديدة للمجتمع وسوق العمل من مخرجات متخصصة ومتسلحة بالبرامج والخدمات العلمية المتطورة. ورافق تلك التغيرات توسع في عدد ونوعية مؤسسات التعليم العالي وتخصصاتها العلمية والطاقة الاستيعابية لها، الأمر الذي أدى الى زيادة في أعداد الطلبة المنخرطين في الجامعات اليمنية. الا أن هذة الزيادات الكمية التي حققها النمو في التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية على مدى سنوات لم تصل الى المستويات المرجوة، فقد كانت على حساب النوعية، حيث ركز النظام على الكم أكثر من الكيف. فعدم التوازن بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات المجتمع وسوق العمل المحلي والخارجي وسع الفجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات السوق ومتطلبات التنمية، نتيجة تدني مستوى الجودة في مخرجات الجامعات، الأمر الذي بقي محل جدل و لم ينته بعد، مما أدى ذلك الى تعاظم أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

ولقد بذل من أجل نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية جهود كثيرة في حقلِ ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسية. وما توصلت اليه المنظمات الدولية والمؤتمرات الأقليمية والمحلية يؤكد ان الجهود في هذا الصدد تراوحت سعتها في حيز الأطر العامة والتنظيمية و لم تتجاوز بعد هذة المرحلة لتتمكن من الولوج والخوض في مناطق الحرج في تلك المؤسسات الهامة. حيث مازال صناع

القرار والمربون التربويون مشوّشون حول كيف يطبق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، فالرؤيا غامضة لا تنبئ عن وجود فلسفة واضحة في هذا السياق .

تناولت هذه الورقة دراسة تحليلية لتجربة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي منذ نشئتة وحتى الوقت الحاضر من خلال تحليل مجموعة من المحاور التي تسهم في بلورة هذة التجربة ، وذلك لاعطاء صناع القرار والمعنيين والمهتمون بنظام التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية صورة واضحة عن تلك التجربه لتساعد في الأستمرار بإجراء التحسينات والإجراءات التصحيحية للوقوف امام التحديات للمضي قدما نحو تطوير الأداء في الجامعات اليمنية وتجويد مخرجاتها لغرض ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من أن تاريخ التعليم العالي في الجمهورية اليمنية يصل تقريبا الأربعة عقود الا ان هناك القليل من الدراسات والأبحاث التي تناولت جودة الأداء الأكاديمي في تلك المؤسسات. هذا بدوره يجعل الباحثون والمهتمون في اجراء دراسات وأبحاث عن ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية يواجهون شيء من الصعوبة، ولذا فان أهمية هذة الورقة تكمن أيضا في أنها سوف تسهم بأضافة الى الحجم البسيط المتوفر من الدراسات والأبحاث السابقة عن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

نظرة عامة لواقع التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية:

إن تاريخ التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بدء في عام 1970 بكليتي التربية والشريعة والقانون كنواة لجامعة صنعاء، وكلية التربية العليا كنواة لجامعة عدن. وظل التعليم الجامعي على مدى عشرون عام مقصوراً على جامعتي صنعاء وعدن وفروعها في بعض المحافظات، حيث بقيت تعملان باستقلالية كبيرة كونهما أنشئتا بموجب تشريعين قانونيين خاصين بهما. حتى أصبحت حاليا كل جامعة من الجامعتين جامعة متكاملة بجميع كلياتها النظرية والعلمية (3).

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 شهدت مؤسسات التعليم العالي توسعا كبيرا تمثل بتأسيس 6 جامعات حكومية إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن. ليصل عدد الجامعات الحكومية الى 8 جامعات تضم حوالي 104 كلية تتنوع بين 60 كلية أنسانية من بينها 32 كلية في التخصصات التربوية، 44 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية (4).

إن زيادة معدل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية لعب دورا كبيرا في تعاظم الضغط على مؤسسات التعليم العالي. حيث يزداد معدل النمو الى الضعف كل 18 عاما، فقد أرتفع عدد السكان من 11 مليون نسمة عند قيام الوحدة ليصل الى 23 مليون نسمة في العام 2007 -2008 (5) ، هذا بدوره أذى إلى زيادة عدد الطلبة المتخرجين من التعليم الثانوية العام والتي جاءت مترافقة مع زيادة الطلب الأجتماعي على

التعليم الجامعي والذي نتج عنة زيادات متسارعة في أعداد الطلبة المنخرطين في الجامعات اليمنية بالرغم من محدودية الطاقة الأستيعابية للجامعات الحكومية، أذى ذلك إلى تعاظم الضغط عليها وعلى مواردها المتاحة. بلغ عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية 199,268 طالبا وطالبة في العام الجامعي 2008/2007 مقارنة بعام 2003/2002 والذي كان يصل الى 181,350 طالبا وطالبة. وقد تبنت الدولة أتجاها يخفف من تحمل مسئوليتها في الأنفاق على التعليم العالي بفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم الجامعي، وبناءا عليه فقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 15 ترخيصاً، تم بموجبها افتتاح 15 جامعة وكلية أهلية تضم 55 كلية ابتداءً من عام 1992م. واستمرت في التزايد ليصل عددها في العام 2007-2008 الى 32 جامعة وكلية أهلية وخاصة تضم حوالي 61 كلية اجمالا منها 40 كلية في التخصصات الأنسانية، بينما 21 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية (4). و لم يقتصر التوسع على التعليم الحكومي والأهلي الخاص بل ظهر نظام التعليم الحكومي الموازي و نظام التعليم عن بعد كانظمة منافس للجامعات والكليات الأهلية (4)، تحت مبرر إتاحة المجال للذين لا تسمح ظروفهم بالدراسة في الفترة الصباحية أو الالتزام بالجدول العام وكذلك إتاحة الفرصة لأصحاب النسب المتدنية والذين يرغبون في مواصلة التعليم الجامعي.

وعلى الرغم مما حققه نظام التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية من تطور في إنتاج وتطبيق المعرفة والتنمية الاجتماعية، الا أن الوضع الحالي يؤكد على أن مخرجات الجامعات اليمنية لازالت تتخلف عن احتياجات المجتمع الاقتصادية الفعلية التي يفرضها النظام العالمي الاقتصادي التنافسي الراهن، وهذا هو أحد العوامل التي تجعل جودة التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية مشكلة جديرة ومثيرة للاستعراض والدراسة (6).

إطار مفاهيمي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:

مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم فى باريس فى أكتوبر 1998 أشار الى أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي ان يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: الجوانب الإدارية والتنظيمية، البرامج التعليمية، المناهج الدراسية، أعضاء هيئة التدريس وأداءهم الأكاديمي، البحوث العلمية، التمويل وإدارة الموارد المالية، التجهيزات والإنشاءات ومستلزمات الأداء الأكاديمي، المكتبات ومصادر المعلومات، الوسائل التكنولوجية توافرها واستخدامها، الطلاب، سياسات وإجراءات القبول، نظام التقييم والامتحانات، علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع (7،8). كما أن مجموعة المبادئ والسياسات والهياكل التنظيمية المتميزة بإستخدام جميع وظائف التعليم وأنشطته كافة من الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض تحسين الأداء والخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات من خلال التوجيه والتقييم لتحقيق أعلى معيار للأداء يعرف بضمان الجودة (9). وعند اجادة جميع هذة الاعمال والانشطة التى تمارسها المؤسسة يتحقق ما يعرف بالجودة الشاملة. فكل عنصر

بالمؤسسة يدخل في اطار التحسين المستمر بحيث يشارك كل فرد في تحمل المسئولية وهذا ما يعرف بإدارة الجودة الشاملة (10).

تاريخ مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة طويل في قياس وتقييم الجودة مستندا على المدخلات بدلا من المخرجات (11) ، ولكن الاتجاهات العالمية الحديثة تشير الى أن ذلك قد تغير في أوروبا وأمريكا، حيث ترتبط بشكل وثيق جودة التعليم العالي مع المخرجات ويُحكم على جودة السلعة أو الخدمة بمقارنة توقعات العميل بما سيتم استلامه من المؤسسة كمخرج، أي مدى تلبية توقعات الزبون أو العميل (12).

لتَحليل تطورهذة المفاهيم في مؤسسات التعليم العالي يمكن الأستفادة من نظرية الأنظمة المفتوحة التي تساعد كنظرية تحليلية وإطار لفهم كيف تنظم الانظمة في المؤسسات، وكيف تتأقلم وتتكيف مع الظروف المحيطة المتغيرة، وكيف تتلائم او تتعارض المصالح للانظمة الفرعية والوحدات داخل المؤسسة مع النظام الرئيسي بكامل هيئته (13،14) وتنص نظريةِ الأنظمةِ المفتوحةِ على ان النظام (المؤسسة) تتصف بانها مركبة من أنظمة فرعية ووحدات متعددة مترابطة ببعضها البعض، وعلاقتها هذة تجعلها ذات اعتماد متبادل. إن النظام وعناصرة المختلفة مفتوحة للبيئة المحيطة، ويتفاعلان معها، بالإضافة الى أنهم يمكن أن يكتسبوا خصائص جديدة ولذا هم في تغير وتطور مستمر، فالإختلاف في أحد العناصر في النظام يؤثّر على بقية العناصر ويؤدّي إلى إختلاف في النظام كامل (14،15).

وتتماشى هذة النظرية مع واقع مؤسسات التعليم العالي التي توصف وتفهم بأنها أنظمة معقدة في تركيبها تتألف من عدة انظمة فرعية ووحدات ذات علاقات مترابطة ومتبادلة، وبالتالي فالتغير في عنصر واحد في المؤسسة يؤثر على بقية العناصر الفرعية الآخرى لذا المؤسسة مما ينتج عنة التغير في كل المؤسسة. علاوة على ان تلك المؤسسات تتسم بتفاعلهاِ المفتوحِ بالبيئة المحيطة التي تتدفق مِنها المدخلات والمصادرِ وتعود إليها المخرجات كنتائج مطلوبة وفعّالة وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

دور المنظمات الدولية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كرد للتحديات المحلية والأقليمية والعالمية:

إن العولمة كانت ولازالت هي العامل المحفزاللتغيير (16)، حيث أنها كمؤثرخارجي أثرث على مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم من خلال خلق ضغوط جديدة قادت تلك المؤسسات للتغيير على الصعيدين المؤسسي والنظام ككل. والدول العربية والجمهوريةِ اليمنية دون استثناء تعاني من نقص في الخبرة والدراية في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات فضلا عن تخطيط وإدارة نظم التعليم العالي، فمعظم تجاربها في إدارة المؤسسات وليس في تخطيط أنظمة التعليم العالي (17). فالواقع يشير الى عدم وجود سياسات واضحة يمكن أن تتلاءم مع السياسة التعليمية الدولية والتي أيضا يمكن اعتمادها وتنفيذها في سياق الإصلاحات في تطوير

الوضع الاقتصادي العالمي. وبالتالي هناك حاجة ملحة إلى بناء القدرات المؤسسية (17) لتتمكن من الرد على التحديات التي يواجهها التعليم العالي في العصر الراهن.

وقد كان لأنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعه لها في الجمهوريةِ اليمنية دورا فاعلا في انتشار الوعي حول بعض مفاهيم الجودة وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد حاولت الجمهوريةِ اليمنية بدعم من اللاعبين الرئيسيين أهمهم (البنك الدولي) لوضع رؤية لضمان الجودة في إطار المشاريع الممولة من قبل وكالات التنمية. وكان للإسهام الفاعل لأنشطة وجهود بعض المنظمات الدولية دور بارزا. ففي عام 2002 وقعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليمنية اتفاق خدمات استشارية مع مشروع المجلس الثقافي البريطاني مركز المعلومات الوطني للاعتراف الأكاديمي National Academic Recognition Information Centre (NARIC)، وأنشطة مشروع التميز في التعليم العالي Excellence of Higher Education من المملكة المتحدة وبالشراكة مع مشروع الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD) German Academic Exchange Service. كما ان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المكتب الإقليمي للدول العربية (UNDP/RBAS)، والوكالات المتخصصة والخبراء، دور أساسيا في بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. حيث شاركت الجمهوريةِ اليمنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثلاث دورات (2003-2002)، (2004-2003)، (2006-2005) في تقييم بعض برامجها الجامعية وهي (التربية، ادارة الأعمال، وعلوم الحاسوب (18). إعتمد هذا المشروع على خبراء وكالة ضمان الجودة البريطانية.

هناك عدد من المؤتمرات وحلقات العمل واجتماعات الخبراء بشأن القضايا المعنية بضمان جودة التعليم العالي عقدت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتم تقديم المنح والقروض، وإقامة مشروعات لتقييم الجودة أو لإنشاء هيئات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. هذه المشاريع وضعت أطر مناسبة لضمان جودة التعليم العالي وأقترنت هذه الجهود مع ضرورة تحقيق توازن مناسب بين التنافسية العالمية لمخرجات التعليم العالي في سوق العمل من ناحية، والواقع الحالي للتعليم العالي مع تأكيد الهوية المحلية من ناحية آخرى. فالعديد من الخبراء يؤكدون ان ما يعمل في أمريكا لن يعمل بالضرورة في البلدان العربية، ولا يكون بالضرورة في مصلحة الطلاب (19). هذا لا يشجع على الاقتراض والتطبيق الأعمى للأفكار من الخارج. لأن الأفكار الجيدة لا تكفي، يجب التركيز على تنفيذ وتصميم السياسات. ويجب النظر في الحقائق الملائمة للواقع للوصول بها إلى المستوى المناسب في تصميم تلك السياسات (20).

ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي اليمني ومؤشرات النمو لجودة الأداء الجامعي:

إن جودة التعليم لم تعد من المسائل التي يمكن أن تتغاضى عنها أي دولة خاصة بعد أن أصبح التعليم من أهم مجالات الصراع الدولي، فهي مدخل طبيعي لأي تغيير ومؤشر إلى تقدم وتطور أي مجتمع. ولذا يتعين على مؤسسات التعليم العالي وضع المعايير والأساليب لضمان تحقيق الجودة خاصة مع توافر وتعدد الخبرات الدولية في هذا المجال.

واقع التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية يشير إلى أن ثقافة الوعي والإلتزام بالجودة والتحسين والتخطيط والمتابعة والتقييم وإجراء التصحيح الذي تؤدي إلى ضمان الجودة لم تزرع لحد الآن في كل الجامعات اليمنية. ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مولود حديث في نظام التعليم العالي اليمني ويعكس حقيقة أنه ليس هناك ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي (21). الا أنه نظراً لتعاظم أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في عصرنا الراهن فقد بذلت جهود كثيرة في هذه الصدد من أجل ترسيخ ونشر تلك الثقافة من خلال البدء بالتوعية لمفاهيم الجودة والطرق التي يجب إتباعها لضمانها للوصول إلى الاعتماد الأكاديمي.

المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي الذي عقد في الجمهوريةِ اليمنية في العاصمة صنعاء في مارس 1997 بناء على دعوة من اتحاد الجامعات العربية. حيث وضعت الاتفاقية الإقليمية الأولى حول ضمان الجودة في التعليم العالي. وقدمت كأول وثيقة في هذا السياق ونوقشت في المؤتمر العلمي (17). وبالتالي فأن تجربة الجمهوريةِ اليمنية في مجال جودة التعليم العالي بدأت في عام 1998 بطلب وزارة التعليم العالي و البحث العلمي من الجامعات اليمنية بمراجعة برامجها التعليمية.

في عام 2002 ساعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات اليمنية في كيفية عملية تقييم برامجها الأكاديمية. حيث نظمت الوزارة ورشة عمل حول ضمان جودة التعليم العالي. وحضر الورشة كبار المسؤولين في الوزارة ومسؤولون آخرون من مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء الجمهوريةِ اليمنية (صانعي السياسات والمدراء ورؤساء ونواب الجامعات اليمنية)، وتضمنت ورشة العمل مفاهيم تحسين الجودة، والمعايير، وعملية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (22).

استجابة لطلب الحكومة اليمنية للحصول على مساعدة في تطوير قدرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منحت الوزارة مشروع بتمويل من البنك الدولي يطلق عليه التعليم العالي اليمني التعلم والابتكار لمدة أربع سنوات من 2003 حتى 2006، وساعد المشروع الوزارة في مجالات التمويل، والإدارة، وجودة التعليم. كما وساعد المشروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على بناء قدرات التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية

في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، مهيئا المناخ لجامعتي صنعاء وعدن في الشروع في عملية التقييم الذاتي وتحسين وتطوير المعايير المتفق عليها لتمكينها من أخذ زمام المبادرة في تطوير جودة التعليم العالي. وكانت الاستراتيجية والتدابير ذات الصلة التجريبية قد تم وضعها وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة (المجتمع المدني وأرباب العمل والنقابات العمالية وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب على حد سواء في المؤسسات العامة والخاصة). والهدف من ذلك هو توعية مؤسسات التعليم العالي حول ضمان جودة البرامج الأكاديمية، وخلق قاعدة أساس لبناء نظام اعتماد وطني مستقبلا (23) .

وفي عام 2005 أصدر قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م، حيث عملت الوزارة على متابعة الجامعات والكليات الأهلية للالتزام بتنفيذه (24). وشكلت الوزارة لجان لتقييم البرامج الأكاديمية في الجامعات والكليات الأهلية نتج عنها إغلاق بعض التخصصات في فروع الجامعات كإغلاق برنامج تدريس الطب في فروع الجامعات الخاصة ما عدا جامعة واحدة.

وعلى المستوى المحلي واتساقاً مع الجهود الإقليمية والعالمية نحو مواكبة خصائص العصر ومتطلباته، وحرصا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية على نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي تمهيداً لتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي وخصوصاً الجامعات فقد عملت الوزارة على بذل الجهود المختلفة لتعزيز هذا الاتجاه. حيث في عام 2006 صدرت إستراتيجية التعليم العالي الرامية الى تطوير التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية 2006-2011م. أكدت الإستراتيجية على ضرورة تبني نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مختلف مؤسسات التعليم العالي، حيث في العامين 2007، 2008 سعت الوزارة على تدريب الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة على برامج الجودة. حيث نفذت الوزارة العديد من البرامج التدريبية والدورات التأهيلية وورش العمل في مختلف المجالات الأكاديمية والمالية والإدارية والفنية، بهدف تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات، بدعم من البنك الدولي والحكومة الهولندية، وتولى التدريب خبراء ومدربون من مؤسسات دولية وعربية ومحلية عريقة. كما قامت الوزارة بعمل مؤتمر سنوي يهتم بقضايا الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي (24).

المؤتمر الوطني الثاني للتعليم العالي المنعقد في 2008 أشار في تقريره حول جودة التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية إلى أن هناك تدني كبيرا في مستوى التعليم الجامعي، وأن هناك حاجة ملحة لوضع معايير اعتماد أكاديمية لضمان جودتة في ضوء الاتجاه السائد ضمن أوليات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية.

في مارس 2009 أقر مجلس الوزراء اليمني تأسيس مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم في الجمهورية اليمنية ووجه باستكمال الاجراءات القانونية لاصدار القرار الجمهوري بالتأسيس. وعلى

أن يعنى المجلس بادارة شؤون ضمان الجودة والعمل على تحسين نوعية التعليم ونشر الوعي بثقافة الجودة وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة وارباب العمل والارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال مراقبة الجودة وتقييم اداء مؤسساته لرفع قدراته التنافسية في ظل المتغيرات العالمية، وكذلك تأكيد الشفافية والمسائلة لجميع المعنيين باعداد البرامج الاكاديمية وتنفيذها والاشراف عليها الى جانب تبادل الخبرات مع الهيئات الاكاديمية المماثلة عربيا ودوليا.

المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي المنعقد في أكتوبر 2009 تناول تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، وذلك بهدف دراسة تلك التحديات وتحليلها ووضع مقترحات عملية للتغلب عليها والاستفادة منها في تطوير أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في المنطقة العربية بشكل عام، و الجمهورية اليمنية بشكل خاص. ويمثل هذا المؤتمر إدراكاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية لأهمية التواصل العلمي بين خبراء الجودة والاعتماد الأكاديمي في هيئات ومجالس ولجان الجودة والاعتماد الأكاديمي الإقليمية والدولية من جهة، وبين المختصين والمهتمين بالجودة والاعتماد الأكاديمي من المسئولين والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم في الجمهورية اليمنية من جهة آخرى. وقد أشار المؤتمر إلى أن هناك تدني كبيرا في مستوى التعليم الجامعي. ودعا رئيس الوزراء اليمني في افتتاح المؤتمر قيادات الجامعات إلى إعادة صياغة رسالتها، وتحديد أهدافها بوضوح، بحيث تصبح موجهة نحو وظائفها وملبية لاحتياجات التنمية ومتطلبات محيطها الجغرافي والإقليمي إلى جانب تطوير أنظمتها التعليمية وبالتالي مخرجاتها، وأكد على ضرورة نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم بأنواعه. وقد أكد أكثر من 300 مشارك ومشاركة من الأكاديميين والباحثين محليين ودوليين في توصياتهم في المؤتمر إلى استكمال إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وتفعيل دوره في تطوير جودة التعليم العالي وتوفير التمويل الكافي للقيام بمهامه، كما أوصى المشاركون على أهمية العمل على انضمام مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية للشبكات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين دول العالم الثالث والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (25).

إن القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م القاضي بإنشاء مجلس متخصص هو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي لمساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الجودة بهدف الارتقاء بجودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ثم القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 2010م وموافقة مجلس النواب بشأن قانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن التعليم العالي مادة (39) نصة:

يُنشأ مجلس يسمى مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويكون مقره أمانة العاصمة صنعاء، ويؤلف من تسعة أعضاء بدرجة أستاذ من

تخصصات أكاديمية مختلفة يتم اختيارهم بطريقة تنافسية، تحددها اللائحة، ويصدر بتسميتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، ويشترط ألا يكون أي من الأعضاء مالكا أو مساهما أو رئيساً أو له منفعة في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة طيلة مدة عضويته في المجلس (26).

سيتيح المجال لوضع خططاً طويلة الأمد لإصلاح مسار التعليم العالي وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

في يناير2009 منحت هيئة الأنباء البريطانية للاعتماد الأكاديمي والجودة شهادة الاعتماد الأكاديمي والجودة لمركز ادارة الأعمال للدراسات العليا بجامعة صنعاء. ويأتي تسلم المركز للشهادة التي تعد الأولى من نوعها لمركز يمني وذلك لتميزه في تنفيذ برنامج ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي واعترافا باستيفاء البرنامج لشروط ومعايير الجودة الأكاديمية التي بموجبها تمنح هذه الشهادة (27).

في يونيو 2010 حصلت الجمهوريةِ اليمنية على منحة دوليه بمبلغ 13 مليون دولار ضمن مشروع صندوق تحسين جودة البرامج الدراسية في الجامعات اليمنية الممول من البنك الدولي، لتحسين جودة البرامج الدراسية للجامعات اليمنية. تتمثل أهمية المشروع في دعم استحداث وتطوير ثمانية برامج دراسية نوعية في سبع جامعات حكومية من البرامج التي تخدم عملية التنمية في الجمهوريةِ اليمنية، وتدريب الكوادر التدريسية والادارية والمالية لإدارة وتطوير هذه البرامج وكذلك تطوير وتحديث البرامج الدراسية وتطبيق معايير الجودة والاعتماد وآلية التقييم والمتابعة (28).

دروس يمكن تعلمها من تحليل تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي:

بعض الدروس المهمة التي يمكن تعلمها من خلال تحليل تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي والتي يمكن الأستفادة منها للتغلب على بعض التحديات المحلية والأقليمية والعالمية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي لغرض ضمان الاعتماد الأكاديمي في المستقبل القريب منها:

- نتيجة لزيادة عدد الطلبة المتخرجين من المرحلة الثانوية أذى الى التزايد المستمر لأعداد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي، وهذا ما يتوقع أستمرارة، ولذا يجب وضع ذلك في الحسبان لمواجهة هذا التحدي.
- الزيادات المتسارعة والمستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم الجامعي أذى الى التوسع في عدد الجامعات الحكومية. وبالتالي التركيز من قبل النظام على الكم أكثر من الكيف، ضمان جودة التعليم سيوازن بين معيري الكم والكيف. وبالتالي الأسراع في هذا الموضوع ضرورة حتمية تقتضي الآخد بها.

- عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع وسوق العمل يؤكد ضعف استجابة الجامعات نحو خدمة المجتمع. وبالتالي يجب ربط البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تراجع الدولة عن التزاماتها نحو مسئولية تمويلها للتعليم الجامعي وأشراك القطاعات الخاصة والأهلية والفردية في تحمل جزء من هذة المسئولية بإعطاء رأس المال الخاص فرصة في المشاركة والتخفيف من أعباء الدولة في هذا المجال، أدى الى ظهور عدد من الجامعات الخاصة والأهلية. ولذا فانة من الضروري نشر ثقافة الجودة بين هذة الجامعات الخاصة والأهلية.
- تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي تجربة حديثة الولادة،
- تحظى هذة التجربة باهتمام ودعم من الحكومة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والإدارات العليا للجامعات لتحقيق الأهداف المرجوة.
- أن واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الذي تعكسه الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبرات وتجارب المنظمات الدولية المختلفة التي عملت فيه يؤكد على أنة لازالت ثقافة الجودة وضمانها والاعتماد الأكاديمي غير متنشرة بالمستوى المطلوب، وبالتالي يجب التركيز أولا على اهمية نشر الوعي بين مسئولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بمفاهيم الجودة ومعاييرها.
- لم يتم بعد تطوير آلية رسمية ومتكاملة لعمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ولكن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع المنظمات الدولية لتأسيس أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في تلك المؤسسات تساعد على وضع اللبنة الأساسية لنشر الوعي بين مسئولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بمفاهيم وأنظمة ضمان الجودة ومعاييرها.
- البدء بخطوات نحو وجود جهات مستقلة لضبط وضمان جودة التعليم العالي في تلك المؤسسات تكللت في صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 210 لعام 2009م الخاص بتطبيق إجراءات ضمان الجودة والوصول إلى الاعتماد الأكاديمي وإنشاء مجلس متخصص هو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي لمساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الجودة بهدف الارتقاء بجودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

- تعتبر تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي نقطة بداية لمسار طويل في رحلة بناءة ووطنية للنهوض بالتعليم العالي والتي يكمن في تحقيقها تضافر جهود الدولة والوزارة ومؤسسات التعليم العالي كافة.

الخلاصة:

تناولت هذه الورقة دراسة تحليلية لتجربة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال تحليل مجموعة من المحاور. المحاورالأول تضمن نظرة عامةَ لواقع التعليم العالي في الجمهوريةِ اليمنية وتصنيفات مؤسساته المختلِفة. إن الغرض من ذلك هو ابراز الحقائق والتوقعات المستقبلية من التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في حقل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. المحاورالثاني ويحتوي على إطار مفاهيمي لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مستندا على نظرية الأنظمة المفتوحة التي تساعد كنظرية تحليلية في فهم تطور تلك المفاهيم في مؤسسات التعليم العالي التي توصف وتفهم بأنها أنظمة معقدة في تركيبها تتسم بتفاعلها المفتوح بالبيئة المحيطة التي تتدفق منها المدخلات والمصادر وتعود إليها المخرجات كنتائج مطلوبة وفعالة وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. المحاور الثالث ويشمل دور المنظمات الدولية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كرد للتحديات المحلية والأقليمية والعالمية. حيث يستعرض الجهود المتواصلة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والخبرات والتجارب للمنظمات الدولية المختلفة لنشر الوعي وثقافة الجودة، الا أنة لازالت هذة الثقافة غير متنشرة بالمستوى المطلوب، وبالتالي فإن الجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارة والمنظمات الدولية المختلفة تثمتل في القيام بالمؤتمرات وورش العمل والندوات لاشراك المعنيين بالامر لتوسيع نشر تلك الثقافة. المحاور الرابع يعكس واقع ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي ومؤشرات النمؤ لجودة الأداء الجامعي، حيث أستعرض في مضمونة مراحل الأنشطة والجهود المختلفة التي بدلت من قبل الجميع حكومة ومؤسسات وقيادات أكاديمية وإدارية لنشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي ورفع درجة الوعي بأهمية تطبيق إجراءاتها لتحسين جودة الأداء الجامعي. المحاور الخامس والاخير يقدم يعض الدروس المهمة التي يمكن تعلمها من خلال تحليل تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والأعتماد الأكاديمي. بهدف اعطاء صناع القرار والأكاديميون صورة واضحة عن تلك التجربه. وهذا بدوره سيساعد القائمين على التعليم العالي على الوقوف امام التحديات للمضي قدما نحو تطوير أداء الجامعات اليمنية وتجويد مخرجاتها لغرض ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المستقبل القريب.

ان عرض هذة التجربة من خلال ورقة مقدمة في مؤتمرعربي يضم اتحاد الجامعات العربية ويعقد من اجل ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي سوف يثري هذة التجربة من خلال المناقشة والمقارنة مع تجارب مماثلة يمكن

الاخذ بها كتغذيه راجعه ومساندة للرفع بمستوى الأداء الأكاديمي، والتأكد من التزام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية بتطبيق المعايير التي تضمن جودة وكفاءة مخرجاته التعليمية.

قائمة المراجع:

(1) بيكاس، س. سانيال. (1987). *التعليم العالي والنظام الدولي الجديد*. محمد الأحمد الشيد. مكتب التربية العربي لدول الخليج : اليونسكو.

(2) بوم، وارين س وستوكس م تولبرت. (1994). *الأستثمار في التنمية*، مطابع الأهرام التجارية: القاهرة.

(3) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2008). *مؤشرات تعليم في الجمهوريةِ اليمنية للسنة 2007/2006*. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية.

(4) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة. (2009). *مؤشرات التعليم في الجمهوريةِ اليمنية مراحلة- أنواعة المختلفة للعام 2008/2007*. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية.

(5) الاحصاء السنوي. (2009). *كتاب الاحصاء السنوي 2009*. الجهار المركزي للاحصاء. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية. مستخرج من البريد الإلكتروني:
http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=553

(6) World Bank (2008). *The road not traveled: Education reform in the Middle East and North Africa.* MENA Development Report. Washington, D.C.: U.S.A.

(7) UNESCO. (1998). World conference on higher education for the twenty-first century: Vision and action, commission II: Quality of higher education, final report. UNESCO: Paris:

(8) شعبان، عماد الدين (2007). *الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي فى الجامعات فى ضوء المعايير الدولية*. ورقة عمل كلية التربية البدنية والرياضة بالرياض. الرياض: المملكة العربية السعودية.

(9) Harman, g. & meek. l. (2000). *Repositioning quality assurance and accreditation, in Australian higher education, centre for higher education management and policy*. University of New England: Australia.

(10) The British Department of Trade and Industry. (n. d.). *Total quality management.* (London, DTI). Retrieved from: http://www.businessballs.com/dtiresources/total_quality_management_TQM.pdf

(11) Lawrence, J. & Dangerfeld, B. (2001). Integrating professional reaccreditation and quality award processes. *Quality assurance in education. 9*(2), 80–91.

(12) Nguyen, K. D.; Oliver, D.; & Priddy, L. E. (2009) Criteria for accreditation in Vietnam's higher education: Focus on input or outcome?. *Quality in Higher Education, 15*(2), 123-134

(13) Bertalanffy, V. L. (1976). *General system theory: foundations, development, applications*. Publisher: George Braziller. U.S.A..

(14) Johnson, A. G. (1995). *The Blackwell dictionary of sociology: A user's guide to sociological language.* Basil Blackwell: Cambridge, MA. U.S.A.

(15) Scott, W. R. (1998). *Organizations: Rational, natural, and open systems* (4rd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall. U.S.A.

(16) Knight, J. (1999). Internationalization of higher education. In J Knignt, & H. de Wit (Eds.), *Quality and internationalization in higher education* (pp. 13-28). IMHE/OECD: Paris.

(17) UNESCO/OECD, (2005). UNESCO's capacity building activities in qualifications recognition, quality assurance and accreditation: Towards A coherent framework 17-18 January 2005. UNESCO: Paris.

(18) المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائى. (2009). مشروع تطوير الاداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نبوبورك: أمريكا.

(19) Krieger, Z. (2008). An academic building boom transforms the Persian Gulf. Western universities find opportunities as 3 Arab emirates strive to outdo one another. *The Chronicle of Higher Education, 54*(29), A26.

(20) Bloom, D. E. (2002). Mastering globalization: from ideas to action on higher education reform. Retrieved January 28, 2008 from: http://www.tfhe.net/resources/mastering_globalization.htm

(21) United Nations Development Program/Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS). (January 2005). *Quality assessment of computer science and business administration education In Arab universities: A regional overview report*. NY: U.S.A.

(22) National Academic Recognition Information Centre (NARIC). (2007), *Final report: Developing an accreditation system in Yemen*. (Sana'a Higher Education Development Project /MHESR, UK NARIC & DAAD. German Academic Exchange Service: Berlin.

(23) World Bank (2002). Project Appraisal Document On a Proposed Credit to the Republic Of Yemen For A Higher Education Learning And Innovation Project , 2002. NY: U.S.A.

(24) الإدارة العامة للنظم والمعلومات والاتصال (2008). *التقرير التنفيذي السنوي لعام 2008*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجمهورية اليمنية: صنعاء. 2008. مستخرجة من البريد الإلكتروني: moheyemen@gmail.com

(25) وثائق المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي 11 – 13 أكتوبر 2009. (2009). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية. البريد الإلكتروني: YHEC2009@gmail.com

(26) الجريدة الرسمية. صحيفة 14 أكتوبر، وكالة سبأ. (2010). *صدور قرار جمهوري رقم (210) بتاريخ 2009/8/26م الخاص بإنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي*. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية.1 - 20.

(27) جامعة صنعاء. (2009). *شهادة الاعتماد الاكاديمي والجودة البريطانية لمركز إدارة الاعمال بجامعة صنعاء*، سبانت،
صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية.1- 6.

(28) المركز الوطني للمعلومات. (يونيو2010). *منحة دوليه ب13مليون دولار لتحسين جودة البرامج الدراسية للجامعات اليمنية*. سبأ نت. صنعاء: الجمهوريةِ اليمنية.مستخرج من البريد الإلكتروني: http://www.nic.gov.ye